

الوطني الأخير على ضرورة إعادة تشكيل الطرف الفلسطيني في لجنة دعم الصمود. ولا زال هذا القرار ينتظر التنفيذ. أما بشأن الحوار السياسي، فالمشكلة لازالت قائمة، بمعنى أن موقف الحكم الاردني حيال اتفاقيات كامب ديفيد التي لم تعطه أي دور، هو عدم التورط في هذه الصفقة، ولكن ذلك يشكل جانباً واحداً من الأمر. أما الجانب الثاني فهو أنه يتعين على الحكم الاردني، حتى يحول موقفه تجاه كامب ديفيد إلى سياسة ايجابية، تقديم كل أشكال المساعدة والدعم لمنظمة التحرير. ومن واجب منظمة التحرير في هذه الحالة أن تكشف باستمرار النتائج التي توصلت اليها في اطار هذا الحوار السياسي، أن تجمع بين الحوار وبين مواصلة النضال ضد مفاصلة الحكم الاردني فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، وخاصة تجاه شعبنا في المناطق المحتلة. ولكن المؤسف أنه في مجرى هذا الحوار، كان دور منظمة التحرير وحيد الجانب فقط. هذه القضية هي التي توقف أمامها المجلس الوطني ليضع أسس الحوار بشكل مفصل.

إن المشكلة التي نواجهها، خاصة داخل الاردن، تتمثل في أن أعداداً كبيرة من المناضلين في اطار منظمة التحرير، من أعضاء المجلس الوطني ومن بين القوى الوطنية الأخرى، لا يلعبون دورهم على صعيد اللجنة المشتركة لدعم الصمود، ولا حتى على صعيد ابداء آرائهم فيما يتعلق بالحوار السياسي، وكيفية ادارته، وكيفية مواجهة مناورات الحكم الاردني الخاصة بمطالب وحقوق منظمة التحرير.

هذه القضية تعني قطاعاً واسعاً من شعبنا، وخاصة شعبنا داخل الاردن. وتجاهل هذا الأمر يؤدي فعلاً إلى أن ينظر شعبنا داخل الاردن الى تلك العلاقات نظرة سلبية. اكرر، ليس لدينا أي وهم حول النوايا السياسية البعيدة الأمد للحكم الاردني. لكن ذلك لا يعني أن نحدد النوايا دون ان يكون لدينا دور نضالي سياسي تكتيكي راهن لمواجهة هذه النوايا وتطويقها، ومن أجل منع تحققها على المدى البعيد.

بلال الحسن: هل توجد ملاحظات أخرى حول هذه المسألة؟

ماجد أبو شرار: سأتناول موضوع اللجنة المشتركة، التي لم أتطرق اليها في مداخلةي الاولى. هذه اللجنة، هدفها الأساسي هو دعم صمود شعبنا داخل الأرض المحتلة. وهي بالتأكيد أيضاً ليست افضل الأقتنية لايصال هذا الدعم. لكن هذه هي القناة الممكنة حتى الآن، وبالإضافة الى ما طلب المجلس الوطني الفلسطيني من هذه اللجنة أن تقوم به، أود أن اضيف إلى أن الاردن، قد عمد منذ بدأ العمل بهذه اللجنة، إلى محاولة التملص من الكثير من التزاماته تجاه البلديات، تجاه الموظفين، تجاه الجمعيات، تجاه الكثير من المؤسسات، وتجيير المبالغ التي اعتاد أن يرصدها في ميزانيته السنوية إلى ميزانية اللجنة المشتركة.

ولا شك أيضاً، أن الاردن، احيا مكتب الأرض المحتلة في عمان — مكتب الاردن — بحيث بات له تأثير أكثر من أي وقت مضى على أهلنا داخل الأرض المحتلة. بالمقابل يجب أن لانسقط من الاعتبار أن اللجنة استطاعت أن تقدم خدمات لأهلنا في داخل الأرض